

# دور القيم الروحية في محاربة الفساد الاقتصادي

## وتثبيت الحكم الرشيد

د/ سليمان ناصر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة ورقلة

عضو المجلس

### مقدمة :

يعتبر الحكم الرشيد من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، كما أنه يمثل في المجال الاقتصادي الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن تخصيص الموارد، والعقلانية في توجيه الموارد البشرية، إلا أن تكريس هذا الحكم الرشيد لن يتأتى في المجتمعات التي تنشر فيها مظاهر الفساد كالرشوة والاختلاس.

وإذا عدنا إلى الدراسات الميدانية المتخصصة في ظاهرة الفساد الاقتصادي في مختلف الدول والمجتمعات، لوجدنا أن أكثر التي تعاني من تلك الظاهرة هي دول ومجتمعات إسلامية، كما أننا إذا عدنا إلى تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف لوجدنا فيها الكثير من القيم والمبادئ التي تسعى إلى محاربة الفساد الاقتصادي، وقد سبق في هذا المجال الكثير من التشريعات والنظم الحديثة، بل كثيراً ما أصبح مصدراً لها.

فما هو الفساد الاقتصادي؟، وما هي عوامل نشوئه؟، وكيف يصبح عاملاً معيقاً لتثبيت الحكم الرشيد؟، وماهي القيم والمبادئ الروحية التي يمكننا العودة إليها في سبيل مكافحة ذلك الفساد؟، ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث المختصر.

### 1- ظاهرة الفساد الاقتصادي في العالم :

لقد أضحى ظاهرة الفساد في مقدمة اهتمامات الخبراء والباحثين في الشؤون الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، ذلك أن الصحافة تذكرنا يومياً بأن السلوك الفاسد أصبح ظاهرة عالمية تشمل كل النظم والبيئات وإن بدرجات متفاوتة، فما هو مفهوم هذا الفساد؟.

### 1-1- مفهوم ظاهرة الفساد :

يعتبر الفساد من المصطلحات العامة المتداولة، وله تعاريف متعددة لعل أهمها:

- استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية (تقرير التنمية في العالم لسنة 1996).

- سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص (1998/P.MAURO).

- الفساد هو سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية (تعريف منظمة الشفافية الدولية  
(2004/ TRANSPARENCY INTERNATIONAL).

- إساءة استخدام الأدوار (الوظائف) العامة أو الموارد العامة بقصد المنفعة الخاصة (1977/M.  
(JOHNSTON).

لقد اتفقت هذه التعاريف على الغاية من الفساد وهو تحقيق مكاسب شخصية، وتميّز  
التعريف الأخير بالإشارة إلى الفساد الإداري والسياسي.

فالفساد الإداري يتمثل في استغلال صغار الموظفين العموميين لوظائفهم في تحقيق منافع  
خاصة، وأما السياسي فيتمثل في اختلاس كبار الموظفين للأموال والمواد العامة.

### 1-2- عوامل نشوء ظاهرة الفساد في المجتمعات :

اختلفت الآراء النظرية في تفسير ظاهرة الفساد كل حسب منظورة، فقد تباينت وجهات  
النظر بين علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع، لكننا يمكن أن نحمل بين هذه الآراء في أسباب  
نشوء ظاهرة الفساد في المجتمعات كمايلي:

- انتشار ظاهرة الفقر وسوء توزيع الثروة بين الأفراد، حيث أن الفرد عندما يشعر بظلم اقتصادي  
أو اجتماعي من قبل الدولة فإنه يحاول أن ينتقم منها عن طريق أخذ الرشوة أو الاختلاس.

- ضعف الوازع الديني والتربوي لدى الأفراد، خاصة في المجتمعات الإسلامية.

- انتشار ظاهرة البيروقراطية في الإدارة خاصة في البلدان النامية، حيث يجد الفرد صعوبات  
وعراقيل لإتمام معاملاته، مما يضطره إلى دفع الرشوة (التي تأتي بطلب من الموظف غالباً) للحصول  
على خدمة هي من حقه.

- ضعف أجهزة الرقابة وعدم وجود قوانين رادعة تحمي المجتمع من تفشي ظاهرة الفساد، وإن  
وجدت هذه الأخيرة فهي غير ذات فعالية في الميدان.

- ضعف الوعي السياسي وغياب الديمقراطية بما فيها حرية التعبير وحرية الصحافة، حيث أثبتت  
التجربة أن وجود منابر حرة في المجتمع تفضي بالضرورة إلى الشفافية وفضح الممارسات المتعلقة  
بالفساد فيه.

### 1-3- تعولم ظاهرة الفساد الاقتصادي في العالم مع التركيز على البلدان النامية :

إن ما شهدته مرحلة التسعينيات من القرن الماضي من تحرير اقتصادي وإصلاحات ديمقراطية  
وتكامل عالمي عن طريق المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية أفضي بظاهرة الفساد في العالم  
إلى أن تكون ذات طابع شمولي، وأن تُتخذ بشأنها قرارات جماعية لمكافحتها مثل:

- في يوليو 1996 أعلن البنك الدولي عن التنقيحات التي أدخلها على مبادئه التوجيهية بهدف التحوط من الفساد في تمويله للمشاريع في مختلف البلدان، وتعهّد كل من رئيس البنك الدولي ومدير صندوق النقد الدولي بإعطاء أولوية أكبر لمكافحة الفساد في برامجهما.

- في ديسمبر 1996 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً يطلب من الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات فعالة وملموسة لمكافحة كافة أشكال الفساد والرشوة وما يتصل بذلك من الممارسات المحرمة في المعاملات التجارية الدولية.

- في مايو 1997 اعتمدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE توصية تلزم الدول الأعضاء بالتفاوض قى نهاية عام 1997 حول اتفاقية تجرّم الرشوة عبر الوطنية.

ومن العلامات الإضافية على المعارضة المتنامية للفساد على المستوى الدولي ذلك النمو السريع في عمل منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية أنشئت سنة 1993 لمكافحة الفساد الدولي ومقرها برلين/ألمانيا، ففي أقل من أربع سنوات أقامت المنظمة شبكة تضم أكثر من 100 فرعاً وطنياً في كافة أنحاء العالم.

ومن الإحصائيات الهامة التي أوردتها المنظمة عن الفساد في العالم، وصول مبلغ الخسائر الناجمة عن الرشوة في المشتريات الحكومية إلى 400 مليار دولار سنوياً في شتى أنحاء العالم.

وفي تقرير المنظمة السنوي لعام 2004 الذي يحمل عنوان "مؤشر إدراك الفساد"، ومن خلال الدراسة التي أنجزتها حول 146 بلداً في العالم، تبين أن 106 بلداً أحرزت على خمس نقاط من أصل عشرة التي تمثل أعلى علامة للتراثة، كما أحرزت 60 دولة أقل من ثلاث نقاط من أصل عشرة مما يدل على استفحال الظاهرة عالمياً.

أما أقل الدول من حيث التنقيط وبالتالي ارتفاع حدة الفساد فتتمثل في كل من: بنغلاديش، هايتي، نيجيريا، تشاد، مياتمار، أذربيجان، باراغواي، حيث سجلت هذه الدول أقل من نقطتين.

وبالنسبة لتقرير المنظمة لسنة 2005 احتلت السودان المرتبة الأخيرة عربياً، أما آخر الدول في الترتيب العالمي فهي: السودان وباكستان بـ 2,1 نقطة لكل منهما، ثم بنغلاديش وتشاد بـ 1,7 نقطة، ويلاحظ على هذه الدول كلّها بأنها بلدان إسلامية. بينما كانت الجزائر في المرتبة 97 عالمياً بـ 2,8 نقطة.

## 2- الفساد الاقتصادي كظاهرة معيقة لتشيت الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة :

إن مفهوم الحكم الراشد كمصطلح حديث الظهور يحمل مضامين سياسية واقتصادية، وهذه المضامين أو الأبعاد لم تكتمل إلا في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

والحكم الراشد كمصطلح سياسي يشكل في الوقت الراهن شرطاً جوهرياً لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، لأنه تقترب حالياً أكثر فأكثر من مفهوم مكافحة الفقر ويكاد يرادف في معناه محاولة إزالة آثار البؤس المادي والإقصاء والتهميش الاجتماعي، والحفاظ على مقومات الكرامة الإنسانية (محمد يوسف/2004).

إن فعالية التنظيم الإداري والاقتصادي للمجتمع تستوجب العمل على ترقية ثقافة تسيير جديدة تحكمها معايير ومبادئ وقيم جديدة منها مبدأ المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة التقنية والأحترافية ونتمن العمل المتقن في كل المستويات، ومحاربة التبذير وسوء التسيير والرشوة و الفساد الإداري.

فإذا كان الحكم الراشد الاقتصادي (كما يعرفه محمد يوسف/2004) يعني إمكانية الهياكل الاقتصادية في اكتساب فعالية أكبر ونجاعة في تخصيص الموارد الإنتاجية وعقلانية في توجيه واستغلال الكفاءات البشرية، فإن هذا لن يتأتى في مجتمع تنتشر فيه مظاهر الفساد الاقتصادي كالرشوة والاختلاس.

ومن جهة أخرى، وإذا كان الحكم الراشد يشكل أول شرط لتحقيق التنمية المستدامة، فإن الفساد الاقتصادي بما يجسده من أرقام مالية هائلة خاصة في البلدان النامية بشكل العقبة الكبرى لتحقيق هذه التنمية حالياً، وفي هذا الصدد يقول رئيس منظمة الشفافية الدولية عند نشره لتقرير المنظمة لسنة 2004: "إن الفساد في المشاريع العامة الواسعة النطاق يمثل عقبة رهيبة أمام التنمية المستدامة ويكلف خسائر كبيرة في الأموال الحكومية التي لها حاجة ماسة لتمويل التعليم والرعاية الصحية وتخفيف الفقر في كل من الدول النامية والمتقدمة". وذكر أيضاً بأنه "إذا كان لنا أن نحقق أهداف التنمية الألفية المرجوة التي تتمثل في خفض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015، فإنه يتعين على الحكومات معالجة الفساد في المشاريع العامة بجدية" (المستثمرون/ص:24).

### 3- القيم الروحية ودورها في مكافحة الفساد الاقتصادي :

إن المقصود بالقيم الروحية هو تلك المبادئ التي تقوّم سلوك الإنسان، والتي يكتسبها من محيطه مثل التربية الأخلاقية الصحيحة والتنشئة الاجتماعية السليمة، إما منذ نعومة أظافره في الأسرة أو بعد ذلك بفترة قصيرة في المدرسة والمؤسسات التربوية، أو حتى بعد فترة من العمر إذا كانت للإنسان الرغبة والإرادة لتحقيق ذلك.

ويأتي على رأس القيم الروحية التي يكتسبها الإنسان التعاليم الدينية، ونعني بها توجيهات ديننا الإسلامي الحنيف مادامنا نعيش في مجتمع مسلم.

### 3-1- ضرورة إحياء الوازع الديني والتربوي لدى الأفراد :

إن الاهتمام بغرس القيم المذكورة سابقاً من خلال كل من التربية الأسرية، التربية المدرسية أو التعليمية، بالإضافة إلى قيم الدين الإسلامي الحنيف التي تحارب كل أشكال الفساد من رشوة وسرقة واستغلال النفوذ، كل هذا كفيل بأن يمنح الإنسان حصانة داخلية ضد الإصابة بهذه الأمراض تتمثل فيما يسمى بالوازع الديني والتربوي.

لقد أثبتت التجارب الميدانية أن إجراءات كثيرة ومتشعبة لا يمكن أن تمنع الإنسان من الفساد، فقد يقبض رشوة أو تمتد يده إلى المال العام وهو ميسور مادياً، وقد يقوم بكل ذلك في ظل قوانين وإجراءات صارمة للرقابة ولا يكتشفه أحد، وبالتالي يبقى السبيل الأوحى إلى محاربة ظاهرة الفساد هو إحياء صوت الضمير لدى الإنسان ودعوته إلى التمسك بالقيم.

وفي هذا الصدد يقول السيد/ بيتر إيجن (رئيس منظمة الشفافية الدولية) عند نشره لتقرير المنظمة السنوي الذي ركز فيه على الفساد في قطاع البناء والمقاولات : "عندما تكون الرشوة كبيرة ويغلب الإنسان المال على القيم، تكون النتيجة إنشاءات رديئة الجودة وإدارة ضعيفة للبنى التحتية. إن الفساد مضيعة للمال، ونهب لموارد الدول، ويؤدي إلى قتل الأرواح في كثير من الأحيان" ([www.transparency.org](http://www.transparency.org) /2005).

### 3-2- ضرورة العودة إلى تعاليم ديننا الحنيف في مكافحة الفساد :

بالرغم من انتشار ظاهرة الفساد بحدة في السنوات الأخيرة و تعولمها، وبالرغم من كثرة التشريعات والقوانين التي تكافح هذا الفساد في العديد من الدول، فقد سبق الإسلام إلى الكثير من الإجراءات الواردة في هذه القوانين، مما يعني أن العودة إلى تعاليم ومبادئ ديننا الحنيف كفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل التقليل منها، وأهم هذه المبادئ:

### 3-2-1- توفير حد الكفاية لأفراد المجتمع :

لقد رأينا أن ظاهرة الفقر وغياب التوزيع العادل للثروة في المجتمع يعدّ أحد أهم الأسباب في ظاهرة الفساد، لهذا وإن كان الإقتصاديون الطبيعيون ومن ورائهم التقليديون قد وضعوا ما يسمّى بنظرية الأجر المعيشي أو نظرية حدّ الكفاف، أي أن أجر العامل يجب أن يتساوى مع قيمة ما يلزمه وأسرته للعيش عند أدنى حدّ ممكن، فإن الإسلام قد وضع ما يسمى بحدّ الكفاية، وهو ما يضمن للعامل الحدّ الأدنى من الحياة الكريمة، وقد وضع الرسول (ص) حجر الأساس في تحديد هذا الحدّ بقوله : "من وُلّي لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ متزلاً، أو ليس له زوجة فليتزوج، أو ليس له دابة فليتخذ دابة" (رواه أحمد و أبو داود).

ويلاحظ من هذا أن حدّ الكفاية في الإسلام أكبر من حدّ الكفاف في الإقتصاد الوضعي، ذلك لأن حدّ الكفاية لا ينظر إلى الجانب المادي فقط من احتياجات العامل، بل إلى الجانب المعنوي أيضاً بما فيه من عزة وكرامة.

### 3-2-2- حسن اختيار من يتولّى المسؤوليات وفي مختلف المستويات :

إذا كان الإقتصاد الوضعي يحرص على حسن اختيار الأشخاص ممن يتحمّلون مختلف المسؤوليات كإحدى وسائل مكافحة الفساد، فقد سبق الإسلام إلى هذا المبدأ، وعلمنا أن الأمانة بالإضافة إلى القوة هي أهم معايير الاختيار في تحمّل المسؤوليات، قال تعالى "قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين" (سورة القصص/آية 26).

كما يؤكد الكثير من خبراء مكافحة الفساد بأن هذه الظاهرة نجدها في أعلى مستويات السلطة خاصة في البلدان النامية، لذلك يجب على المسؤول أن يعطي المثل وأن يكون القدوة، وفي تاريخ الإسلام ما يثبت ذلك، فعندما فُتحت العراق أرسل سعد بن أبي وقاص كنوز كسرى إلى الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مع بعض الجنود البسطاء، فلما وصلت هذه الكنوز إلى المدينة المنورة واستلمها عمر بن الخطاب بأمان بكى فرحاً لأمانة هؤلاء الجنود، ولما شاهد ذلك علي بن طالب (رضي الله عنه) قال له: "يا أمير المؤمنين عففت فعفوا، ولو رتعت لرتعوا".

### 3-2-3- تفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في المجتمع :

تحرص الكثير من الدول على وضع هيئات للرقابة والمحاسبة على المال العام، كما تسعى إلى توفير الظروف المساعدة لعملها في جو من الشفافية والديمقراطية وحرية الإعلام، وذلك لكشف ما قد يلحق بذلك المال العام من عمليات الاختلاس، أو التحويل إلى الخارج أو غسل الأموال... الخ.

وفي هذا الإطار نجد أن الهيئات السابقة في كثير من الدول تحاسب المسؤولين بإحصاء ثروتهم قبل تولّي المنصب أو المسؤولية ثم بعد التخلي عنها وفق مبدأ "من أين لك هذا"، ومع ذلك فقد كان الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من أوائل من سعوا إلى تكريس الحكم الراشد بمكافحة الفساد وفق المبدأ المذكور، حيث كان يحاسب الولاة الذين يعيّنهم في الأقاليم حساباً شديداً، وكان يحصي ثروتهم قبل تعيينهم، ثم أثناء تولّيهم للمسؤولية، فإذا ظهرت زيادة غير مبررة وبسبب غير مشروع، أخذها منهم وردّها إلى بيت مال المسلمين.

### الخاتمة :

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث بأن الفساد الإقتصادي ظاهرة عالمية ولا تختص بمجتمع معين، إذ قد تكون في المجتمعات المتقدمة كما في المتخلفة، لكن المؤسف في الأمر أن نجد الكثير من

المجتمعات والدول التي تغرق في الفساد هي مجتمعات إسلامية، رغم ما يزرع به الإسلام من قيم ومبادئ تحارب كل أشكال الفساد.

كما تبين لنا من جهة أخرى بأن للفساد الاقتصادي أسباباً متعددة اقتصادية كانت أم اجتماعية، كما يمكن مواجهته بأساليب متعددة، لكن يبقى الأسلوب الأنجح منها هو توفير الحصانة للفرد وإحياء ما يسمى بالوازع الديني والأخلاقي عنده، وهذا لن يتأتى إلا بالعودة إلى قيم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف في هذا المجال.

### مراجع البحث :

1- الفساد والاقتصاد العالمي: مجموعة من الكتاب والباحثين، نشر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1420هـ - 2000م.

2- الفساد الإداري: السيد على شتا، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية/مصر، 1419هـ - 1999م.

3- J. CARTIER-BRESSON : L'économie de la corruption, (D. Della porto and Y. meny / Democratie et corruption en europe), La découverte, Paris, 1995.

4- د. عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي؛ أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد والإسلامي، السنة السابعة - العدد الحادي والعشرون، 1424هـ - 2003م.

5- عاطف رمضان، فاطمة محمد: الرشوة تفتك بالمجمعات وندمر الاقتصادات وتجرب البلاد نحو الأمراض الاجتماعية، مجلة "المستثمرون"، العدد 36، مارس 2005.

6- د. محمد يوسف: تطور مفهوم الحكم الراشد، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الجمعية الوطنية للاقتصادية الجزائرين، الجزائر، 17 و18 جويلية 2004.

7- باولو مورو: الفساد؛ الأسباب والنتائج وبرنامج لأبحاث أخرى، مجلة "التمويل والتنمية"، مارس 1998.

8- [www.transparency.org](http://www.transparency.org)

9- [www.litrix.de](http://www.litrix.de)

